مراجعة مقال

(عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات)[∇]

للباحث اليمني : ناصر الصالح

منشور في "المعهد المصري (للدراسات السياسية والاستراتيجية) _ اسطنبول

قسم الدراسات السياسية _ متوفر على الموقع الأتي: https://eipss-eg.org/category/

مراجعة : م.د محمد محي الجنابي*

يرى الباحث (ناصر الصالح) ان معنى "الاستقرار السياسي" قد لاقى اهتماماً كبيراً منذ بواكير بداية الفكر "القديم في اليونان"، ثم استمر حتى العصر الحديث، التي بدأت فيها مرحلة الدراسة العلمية عبر وضع تعريفات إجرائية للاستقرار السياسي ومؤشراته، في الحقيقة وعند البحث وجدنا بعدم توافر تعريفاً منهجياً إجرائياً موحداً لهذا المصطلح ، لذلك سنتابع من خلال مراجعة المقال بعض التعاريف العامة المركبة للاستقرار واللا استقرار.

قام الباحث (ناصر الصالح) بتقسيم المقال الى 3 مباحث، إذ **تطرق في "المبحث الاول"** الى مفهوم الاستقرار لغة واصطلاحاً، إذ اورد الباحث ان كلمة الاستقرار قد جاءت في اللغة العربية من كلمة "استقر يستقر استقراراً" الرجل بالمكان، أي بمعنى ثبت فيه وتمكن، وعند البحث وجدنا إنَّ كلمة الاستقرار مشتقه من "القر"، وهو بحسب لسان العرب " القرار في المكان"، أي بمعنى قرار وثبوت، إذ يقال" إن فلانا رجل قراري أي أنه لا يبارح مكانه"[(1)]. وفي الواقع ان معنى السكون لا يختلف عن المعنى فسره القاموس الفرنسي "إنها بقاء الحالة على ما هي عليه، أو وجود حالة من التوازن ذات الطبيعة المستقرة"[(2)].

∇تاريخ التقديم : 2023/10/16 تاريخ القبول: 2023/11/20 تاريخ النشر: 2023/12/31
* كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين mohmohi@nahrainuniv.edu.iq

[1] ابن منظور، (لسان العرب، دار المعارف،) ج 41، القاهرة، 1981، ص 3579.

[2] Karima Bakdi: (Political corruption and its impact on political stability in North Africa - a case study of Algeria), Master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Abu Bakr Belkaid University - Tlemcen, Algeria, 2012, p. 50.

وعند انتقال الباحث (ناصر) الى المدلول السياسي "للاستقرار السياسي" فوجده لا يختلف عن المعاني السابقة في المدلول اللغوي (الاستقرار) سوى بإضافة كلمة (سياسي) التي أضفت عليه معاني سياسية واجتماعية واقتصادية ذات طابع مؤسسي، وعند البحث عن تلك الظاهرة وجدنا الاختلاف بين (3) مدارس، وهو كما يأتي[1]:

1. **السلوكية:** ترى ان "الاستقرار" يعني التقليص في استعمال "العنف السياسي" أو انعدامه.
2. **البنائية الوظيفية:** التي تعتمد قابلية المؤسسات في التكيف مع المستجدات الحاصلة.
3. **النظمية:** التي تعتمد على موضوعية "المؤسسات الرسمية"، وذلك يعني البقاء على الحياد عند التحولات السياسية، وابرزها هي "مؤسسات الخدمة للمواطنين"، فضلاً عن عزلها عن اللعبة والمناكفات السياسية[2].

وانطلاقاً من "الاستقرار السياسي"، تطرق الباحث الى "عدم الاستقرار" كذلك في المبحث الاول بوصفه حالة من التغيرات التي تكون بشكل متسارع وكذلك غير المنضبطة يرافقه غالباً تزايد حالات العنف السياسي بُغية تحقيق أهداف ذات طابع سياسي، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص ملحوظ في الشرعية نتيجة إنخفاض قدرات النظام السياسي في تلبية المطالب المشروعة"، أو هو حالة تصيب النظام السياسية بإنهيار الإطار المؤسسي له، ومن ثم حلول العنف مكان الخضوع للسلطة. وذلك بُغية الوصول إلى السلطة بالاستناد الى أليات تتخطى الطرق الشرعية.

وفي الواقع وعند المراجعة، وجدنا اختلافاً كبيراً في تحديد عدم "الاستقرار السياسي" ايضاً، لأنه في الحقيقة، لا يكاد مجتمعاً يخلو منه، نتيجة لكونه مفهوماً نسبياً، في الغالب تزداد مؤشراته داخل(الدول ذات المؤشرات المنخفضة في التنمية) بنسبة أكبر من الدول المتقدمة ديمقراطياً، وعليه، فإن وجود التناقض في داخل المجتمع مع قدرة النظام السياسي في التحكم فيه سيؤدي إلى الاستقرار السياسي، لكن في المقابل، إنَّ الإخفاق في التحكم بالتناقضات يؤدي بلا أدنى شك الى حالة عدم الاستقرار سياسي[3].

---

[1] حسن كريم: "(مفهوم الحكم الصالح")، (مجلة المستقبل العربي)، العدد 309 ، المنشور في مركز دراسات الوحدة العربية_ لبنان، 2004، ص 51.

[2] Hamdi Abdel Rahman Hassan, The Military and Governance in Africa, Center for African Future Studies, Cairo, 1996, pp. 124-125.

[3] بلحمزي نبيلة ، دياب عبير، سيكولوجية السلطة (مقاربة نظرية)، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلد (10) العدد3، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2022، ص 76.

نلحظ مما سبق، إنَّ" الاستقرار السياسي" من عدمه يعتمد على قدرة الانظمة في التعامل مع المشكلات المتجددة، لذلك فإن للاستقرار وعدمه أبعاد سياسية وقانونية، فضلاً عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي، يرافقه ممارسة العنف من عدمه بوصفها "المحصلة النهائية" لتحقيق الاستقرار.

ثم تطرق الباحث (ناصر) في المبحث الثاني الى أبرز مظاهر عدم الاستقرار وهي:

1. مظاهر ذات أبعاد سياسية: التي تتمثل بمدى الاستقرار داخل النظام السياسي أو ما يسمى بـ (المستويات السياسية) من نخب حاكمة (ويتضح من خلال هذا بأن بقاء النخبة الحاكمة وقتا طويل في السلطة لا يعبر عن استقرار سياسي ما لم يقترن هذا البقاء بعامل الرضا والتزام بالمؤسسات الدستورية والقانونية، ومؤسسات سياسية (لا يقصد هنا بطول بقائها في السلطة، وإنما بما تتمتع به من استقرار تشريعي وتغييرات ثابتة وفقا للقواعد الدستورية والقانونية)، واستقرار السلوك السياسي في احترامه للدستور والقانون، وعدم ممارسته للسلوك السياسي المنحرف عن الطبيعة بمضمونها الأخلاقي، كالجنوح لانتزاع المطالب والحقوق من الآخرين بالقوة والإكراه، وإجباره على التنازل عنها.
2. مظاهر ذات أبعاد اجتماعية: معنى هذا هو ما يمنحه النظام من نظرة متساوية للناس في علاقاتهم السياسية وتطلعاتهم السلطوية، وذلك يعني عدم توافر أليات ملحوظة تحقق التعايش السلمي، ناهيك عن على عدم اعتماد الإجماع حول الأهداف، فضلاً عن تشتيت النظام لقيم المجتمع، نتشار وعدم تمكين مؤسسات المجتمع المدني.

إن هذه الدراسة ترى بأن تعدد وتنوع المكونات الاجتماعية، والتي يسود العلاقة فيما بينها روح التكامل لا روح التصارع والتصادم، يقابلها تصرفات وسياسيات عقلانية من قبل السلطة، يدعم الاستقرار السياسي وهذا يتوافق مع الرأي القائل (بأن توزيع المواطنين بولاء على عدد كبير من المنظمات، يرتبط كل منها بجانب محدد من الوجود الاجتماعي يقلل من احتمالات الصراع الاجتماعي الموسع لأن المطالب تنحصر في مطالب جزئية لكل فئة لا تتطلب تغيير البنيان الاجتماعي برمته)

3. مظاهر ذات أبعاد اقتصادية: التي تتمثل بعدم توافر عدالة في توزيع الثروة والموارد، وحتى الخدمات، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة والفقر وغيرها.

ان أهم مظاهر الاستقرار السياسي والتي إذا اختفت شروطها فإنها تصبح مظاهر عدم استقرار سياسي ولكنها ليست قاعدة مسلم بها تنطبق على كل الشعوب والمجتمعات، كما أنها تتداخل وتتشابك مع عوامل أخرى، تختلف تلك العوامل من مجتمع إلى أخر، وهي قد تنطبق على افتراض مجتمع متعدد اجتماعيا ومتوسع جغرافيا وذي كثافة سكانية، لأن المجتمعات التي تخلو كليا من التعدد الاجتماعي يسودها الاستقرار

غالبا، وإن عانت من عجوزات اقتصادية، كما أن الدول صغيرة الحجم وإن وجد فيها تعدد اجتماعي في ظل وفرة اقتصادية غالبا ما تكون مجتمعات مستقرة أيضا.

وترى هذه الدراسة أن الخلل السكاني في هذه الدول يشكل عامل استقرار مؤقت بكون النسبة العالية لغير المواطنين تجعل قدرة المواطنين محدودة في مواجهه السلطات كما أن وسائل التعبير غير مشرعنة وحتى لو كانت مكفولة قانونيا فإنها ستكون غير مجدية في ظل الخلل الكبير في التركيبة السكانية فحق التظاهر مثلا من قبل 10% من السكان أو الإضراب عن العمل غير مجدي لأن الغالبية السكانية من غير المواطنين غير معنية بالأمر فتكون جهود المواطنين غير مجدية.

وبإزاء ذلك، إن البحث في متطلبات استقرار النظام السياسي من عدمه، وجدنا بأنه يستند الى الاتي[1]،:

1. **المتطلبات الفكرية:**

تعتمد على توافر التجانس الفكري بين القوى المكونة للنظام ، وفي هذا الصدد، يرى "**محمد الغزالي**" "بأنه يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام والتزامهم بمبادئه" في حين يربط "**ألموند**" "بين استقرار النظام السياسي وما بين تكيفه ضمن نموذج "الديمقراطية الليبرالية" التي تعكس صور الاستقرار السياسي، لأنها تتميز "بالعلمانية السياسية" التي أنجزت بشكل أو بأخر أليات الوحدة الوطنية ".

2. **المتطلبات السياسية:**

التي ترتكز على امتلاك أبنية (مؤسسات) سياسية متمايزة ومستقلة ، لأن قدرات النظام السياسي تزداد كلما أبنيته استقلت، وهذا يعني وجود تخصص وأنظمة فرعية مستقلة، وبهذا الصدد، يذهب "**ماكس فيبر**" بأن "النظام الحاكم يحقق شرعيته عن شعور أفراد المجتمع بأنه صالح ومن ثم ويستحق التأييد والطاعة على حد سواء [2]".

3. **المستلزمات الاقتصادية:** التي تستند الى الموائمة بين القدرة الاستخراجية من جهة والتوزيعية من اخرى للنظام، إذ تستند الى تعبئة الموارد المادية والبشرية اللازمة لإدارة أفراد المجتمع من جهة،

---

[1] Muhammad Al-Ghazali, (Political Corruption in Arab Islamic Societies), Dar Al-Ma'rifa, Algeria, 2004, p. 58.

[2] ثامر كامل محمد: (النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة_ دراسة معاصرة .....)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004، ص 185.

وتنشيط المؤسسات العامة من جهة اخرى، وهذا يعني تصميم أليات لمكافحة الفساد، فضلاً توافر مؤسسات إقتصادية مرنة ومستجيبة[1].

4. **المستلزمات الاجتماعية:** وهي تستلزم قدرة النظام السياسي الرقابة لسلوك الأفراد والجماعات ، فضلاً عن مقدار التغلغل في البيئة الدولية ونفوذه من أجل حماية النظام العام والأمن الوطني الذي يعزز الثقة بين أفراد المجتمع والنظام، فضلاً عن تعزيز التعاون السلمي [2].

في حين تطرق الباحث في المبحث الثالث الى أبرز مؤشرات عدم الاستقرار من خلال ما يأتي:

1. وجود العنف الرسمي: الذي يتمثل بممارسة النظام السياسي " الاعتقالات، استخدام القوة لفض الاعتصامات، الأحكام بالإعدام ذات الأبعاد السياسية، انتهاك قواعد وأحكام الدستور والقانون".

و يطلق عليها البعض بوسائل القهر حيث يسند إليها ممارسة العنف الرسمي بهدف ضمان استمرار النظام، والحفاظ على الوضع الراهن، وتقليص حجم المعارضة والقوى المناوئة للنظام وهذا الحق في استخدام العنف من قبل الجهات الرسمية في الدولة يرجعه البعض إلى مفهوم السلطة التي تعني في الفكر الأنجلو أمريكي شكل من أشكال القوة المرتبطة بوضع شرعي (قوة رسمية)، أما في الفكر الماركسي فهي الأداة التي تسيطر من خلالها طبقة مستخدمة لقهر الطبقات الأخرى.

2. وجود العنف الشعبي: هو وجود حالات "الشغب، الاضطرابات، الاغتيالات السياسية ، الانقلابات حرب العصابات".

وتظل كل تلك المؤشرات تقود الى نتيجتين رئيسيتين تعتبران مؤشرين رئيسيين لعدم الاستقرار السياسي؛ هما التغييرات الوزارية المتتالية والسريعة الناتجة عن الأزمات السياسية، والمؤشر الثاني سقوط النظام السياسي برمته بسبب الانقلابات العسكري، وسياقاً مع ما سبق، يعلق الباحث على تلك المؤشرات بأنها أهملت حالات "سحب الجنسية ومصادرة الرأي واغلاق وسائل الإعلام ومطاردة الإعلاميين"، وكذلك قد أهملت النزاعات الاجتماعية، ناهيك عن الأبعاد الخارجية المتعلقة بالنزاعات والحروب الخارجية.

---

[1] Samuel Huntington: (The Political System in Changing Societies), 1st edition, translated by (Flo Abboud), Dar Al-Saqi, Beirut, p. 114.

[2] محمد شلبي: (الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند (دراسة مقارنة))، "المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام"، العدد (1)، جامعة الجزائر، 2001، ص 252.

ويمكننا في هذا الصدد، طرح بعض العوامل التي من شأنها تقليص وتهديد الاستقرار وأبرزها ما يأتي[1]:

1. حدوث تغيرات جذرية ومفاجئة تزيح النظام القائم.
2. ضعف أحد مكونات النظام السياسي، مما يؤدي الى بروز التباعد وعدم الانسجام، الذي يفرز حالات من عدم الرضا.
3. عجز الأنظمة عن أداء وظائفها ، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الثقة فيه.
4. تغيّر مطالب والمجتمع ، مما يؤدي إلى احتمال ممارسات استبداديه تارة، أو تركيز الحكم بيد نخبة صغيرة تستأثر بالسلطة تارة اخرى.
5. الإحساس بالحرمان الاقتصادي، الأمر الذي قد يؤدي الى استخدام العنف.
6. وجود حالات من التمييز القومي او الطائفي (الاخفاق في ادارة التنوع).

[1] Mohammed muhi Aljanabi : Methods for the advancement and protection of minorities in post-ISIS Iraq, political issues, 2021, p320.